مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٧

القراءة النقدية لفلسفة الحرية والإرادة عند كانط

المدرس المساعد

صهيب محمد صالح عثمان

جامعة تلعفر / كلية التربية الاساسية / قسم اللغة العربية

البريد الإلكتروني Email: Sohaib.m.othman@uotelafer.edu.iq

الكلمات المفتاحية: فلسفة الحرية ؛ فلسفة الحرية والإرادة ؛ كانط .

كيفية اقتباس البحث

عثمان، صهيب محمد صالح ، القراءة النقدية لفلسفة الحرية والإرادة عند كانط ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٧ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

A Critical Approach to Kant's Philosophy of Freedom and Will

Asst. Teacher : Suhaib Mohammed Seleh Othman
University of Telafer /College of Basic Education /Department of Arabic Language

Keywords : Philosophy of freedom , Philosophy of freedom and will , Kant.

How To Cite This Article
Othman, Suhaib Mohammed Seleh, A Critical Approach to Kant's Philosophy of Freedom and Will ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2026,Volume:16,Issue 7.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Immanuel Kant was a German philosopher who was famous for being critically rationalist. Freedom and will played pivotal role in his philosophy .

This study aims to analyze Kant's concepts on freedom and will through a critical approach that uncovers the foundations of his view and tests how consistent it is, as well as how well it handles the struggle between natural evitability and moral freedom .

An essential finding is that freedom remains core issue in philosophy. No matter how it is defined, freedom continues to be seen as main concept in thinking about human nature—whether it's seen as a moral dimension (Kant), as creativity and self-overcoming (Nietzsche), or as material liberation shaped by economic structures (Marx) .

Inspite of the many criticisms directed to Kant's work, his project remains a milestone in understanding freedom. He laid the groundwork for seeing freedom as a personal moral responsibility,

making his ideas an essential starting point for any later philosophical discussion .
The study recommends reviewing Kant's project in light of today's changes in philosophy and the social sciences, and avoiding the narrow school-style approach that separates freedom as a purely moral issue from its real-world conditions .

الملخص:

ايمانويل كانط فيلسوف الماني اشتهر بالنزعة العقلانية الناقدة، وتمثل الحرية والارادة في فلسفته مكانة مميزة يهدف البحث إلى تحليل فلسفة كانط في الحرية والإرادة من خلال مقاربة نقدية تكشف عن الأسس التي أقام عليها تصوره، وتختبر مدى اتساقه الداخلي وقدرته على تجاوز التعارض بين الحتمية الطبيعية والحرية الأخلاقية. ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث: استمرار مركزية الحرية في الفلسفة، حيث يتضح أن الحرية، على اختلاف التعريفات والاتجاهات، تظل المفهوم المحوري في التفكير الفلسفي حول الإنسان، سواء تم النظر إليها كبعد أخلاقي (كانط)، أو كإبداع وتجاوز (نيتشه)، أو كتحرر مادي مشروط بالبنية الاقتصادية (ماركس). ورغم الانتقادات العديدة، يظل المشروع الكانطي علامة فارقة في مقاربة الحرية، إذ وضع الأساس لفهمها كمسؤولية أخلاقية ذاتية، ما جعله نقطة انطلاق لا غنى عنها في أي نقاش فلسفي لاحق. ومن أهم التوصيات: إعادة قراءة المشروع الكانطي في ضوء التحولات الراهنة في الفلسفة والعلوم الاجتماعية، وعدم الاكتفاء بالمقاربة المدرسية التي تفصل بين الحرية كقضية أخلاقية وبين شروطها الواقعية

المقدمة:

تُعَدّ مسألة الحرية والإرادة من أبرز الإشكاليات الفلسفية التي رافقت التفكير الإنساني منذ بداياته الأولى، إذ ارتبطت بأسئلة الوجود، والمعرفة، والأخلاق، والسياسة، وقد شكّلت هذه الإشكالية محوراً مركزياً في الفلسفة الحديثة، ولاسيما في مشروع الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (١٧٢٤–١٨٠٤) الذي سعى إلى إعادة تأسيس العقل على أسس جديدة تجمع بين حدود المعرفة النظرية وفاعلية الإرادة العملية؛ فالحرية عند كانط ليست مجرد قدرة على الاختيار، بل هي الشرط الضروري لقيام الأخلاق والقانون، وهي ما يمنح الفعل الإنساني قيمته ومشروعيته.

غير أن مقاربة كانط لمفهوم الحرية والإرادة تثير جدلاً فلسفياً واسعاً، فهي تتبنى على ثنائية معقدة بين عالم الظواهر (المشروط بقوانين الطبيعة) وعالم النواميس (المتعالي حيث الإرادة الحرة). وهذا التعارض الظاهري بين الحتمية الطبيعية والحرية العملية دفع النقاد إلى

التساؤل: كيف يمكن التوفيق بين ضرورة القوانين الطبيعية وحرية الفعل الأخلاقي؟ وهل تنجح فلسفة كانط في تأسيس مفهوم متماسك للحرية، أم أنها تبقى حبيسة الميتافيزيقا والعقل المحض؟

انطلاقاً من ذلك، يأتي هذا البحث بعنوان "القراءة النقدية لفلسفة الحرية والإرادة عند كانط"، بهدف الكشف عن الأسس التي أقام عليها كانط تصوره للحرية والإرادة، وتحليل وجاهة هذا التصور في ضوء النقد الفلسفي الحديث والمعاصر. وسيسعى البحث إلى بيان القيمة المعيارية التي يمنحها كانط للحرية كشرط لإمكان الأخلاق، مع الوقوف على مكامن القوة والقصور في طرحه، في محاولة لبلورة قراءة نقدية تسهم في فهمٍ أعمق لإحدى أهم المقولات التي لا تزال تؤثر في الفكر الفلسفي إلى اليوم.

إشكالية البحث:

تتجلى إشكالية البحث في التوتر القائم بين الحتمية الطبيعية التي تخضع لها أفعال الإنسان من جهة، وبين الحرية التي تعد شرطاً جوهرياً للفعل الأخلاقي عند كانط من جهة أخرى؛ فبينما يؤكد كانط على أن الإرادة الحرة هي أساس المسؤولية الأخلاقية والالتزام بالواجب، فإنه في الوقت ذاته يقر بارتباط الإنسان بعالم الظواهر وقوانين الطبيعة. وهذا التعارض الظاهري يثير إشكاليات عدة حول مدى اتساق التصور الكانطي للحرية والإرادة، وحول إمكانية تحقق هذه الحرية في الواقع العملي، بعيداً عن الطابع الميتافيزيقي الذي قد يحصرها في نطاق مجرد. ومن هنا تنبثق الحاجة إلى قراءة نقدية لفهم حدود هذا التصور وإمكاناته، وتقييم قدرته على تقديم إجابة مقنعة لإشكالية الحرية والإرادة التي لا تزال حاضرة في النقاش الفلسفي حتى اليوم.

وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

كيف أسس كانط لمفهوم الحرية والإرادة في فلسفته النقدية، وإلى أي مدى ينجح هذا التأسيس في تجاوز التعارض بين الحتمية الطبيعية والحرية الأخلاقية؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول إحدى القضايا الفلسفية الجوهرية التي لا تزال تشغل الفكر الإنساني، وهي مسألة الحرية والإرادة، وذلك من خلال الوقوف على معالجة كانط لهذه الإشكالية في إطار مشروعه النقدي؛ فالحرية ليست مجرد موضوع ميتافيزيقي، بل تمثل الأساس الذي يقوم عليه التصور الكانطي للأخلاق والقانون، ومن ثم فإن دراستها تكشف عن البنية العميقة لفلسفة كانط العملية. كما تبرز الأهمية في محاولة تفكيك هذا التصور ونقده، مما يتيح إعادة النظر في مدى قدرته على الصمود أمام الاعتراضات المعاصرة، ويمنح الباحثين أفقاً أوسع لفهم العلاقة بين الحرية والحتمية، وبين الإرادة الفردية والالتزام الأخلاقي. وإلى جانب قيمتها

النظرية، يسهم هذا البحث في إغناء النقاش الفلسفي الراهن حول الحرية ومسؤولية الفعل الإنساني، باعتبارها قضية لا تخص المجال الفلسفي فحسب، بل تمتد إلى ميادين الفكر القانوني والسياسي والأخلاقي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل فلسفة كانط في الحرية والإرادة من خلال مقاربة نقدية تكشف عن الأسس التي أقام عليها تصوره، وتختبر مدى اتساقه الداخلي وقدرته على تجاوز التعارض بين الحتمية الطبيعية والحرية الأخلاقية.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي النقدي، إذ يقوم أولاً بتحليل نصوص كانط الفلسفية التي تناول فيها مفهومي الحرية والإرادة، وبخاصة في مؤلفاته الكبرى مثل نقد العقل المحض ونقد العقل العملي وأساس ميتافيزيقا الأخلاق .ويعتمد التحليل هنا على تفكيك البنية المفهومية والأنساق الفكرية التي صاغها كانط لتأسيس تصوره للحرية باعتبارها شرطًا لإمكان الأخلاق. ثم يتجاوز البحث الجانب التحليلي إلى البعد النقدي، من خلال مقارنة هذا التصور بما طرحه نقاد كانط من فلاسفة لاحقين، سعياً إلى إبراز مدى قوة هذا التصور وحدوده وإمكاناته النظرية والعملية. وبذلك يجمع المنهج بين القراءة التفسيرية للنصوص الكانطية، والقراءة النقدية التي تضعها موضع مساءلة وتفحص، بما يتيح للبحث تقديم معالجة متوازنة تعكس قيمة الفكر الكانطي من جهة، وتكشف عن إشكالاته ومواطن قصوره من جهة أخرى.

المبحث الأول

الأسس الفلسفية لمفهومي الحرية والإرادة

تُعدّ الحرية والإرادة من المفاهيم المركزية في الفكر الفلسفي، وقد شغلت مكانة بارزة في الميتافيزيقا والأخلاق والسياسة منذ البدايات الأولى للتفكير الفلسفي؛ فالحديث عن الحرية يستدعي بالضرورة الحديث عن طبيعة الإرادة الإنسانية، وعن قدرة الإنسان على الفعل والاختيار ضمن سياقات تحكمها إما الضرورة أو الإمكان، ومن ثم فإن فهم تصوّر كانط للحرية والإرادة يستلزم أولًا تتبع الأسس الفلسفية التي مهدت لهذا الطرح، من خلال الوقوف على أبرز المقاربات التي تناولت هذين المفهومين عبر التاريخ الفلسفي، وصولاً إلى العصر الحديث الذي شكل فيه كانط نقطة انعطاف كبرى (جمعة، ١٩٩٦).

المطلب الأول: الحرية والإرادة في الفلسفة اليونانية:

ظهر مفهوم الحرية في الفلسفة الإغريقية مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمجالين السياسي والأخلاقي، إذ كانت المدينة–الدولة (البوليس) الإطار الذي يُنظر من خلاله إلى حرية الفرد ومكانته؛ فالمواطن الحر هو الذي يشارك في شؤون المدينة ويتمتع بحقوق تميّزه عن العبد، غير أن الفلسفة الإغريقية لم تكتف بالبعد السياسي، بل تجاوزته إلى بحث الحرية في بعدها الأخلاقي والأنطولوجي، أي علاقتها بإرادة الإنسان واختياره ومسؤوليته عن أفعاله (Ware، 2023).

وعند سقراط (٤٦٩–٣٩٩ ق.م) ارتبطت الحرية بمعرفة الخير، فقد كان يؤمن بأن "لا أحد يفعل الشر عن علم"، أي أن الفعل الشرير ليس اختيارًا حرًا واعيًا، وإنما نتيجة جهل بحقيقة الخير. وبذلك جعل سقراط الحرية مرهونة بالمعرفة العقلية: فكلما ازداد وعي الإنسان بالخير، أصبح أكثر حرية في توجيه إرادته نحوه. ومن هنا يمكن القول إن الحرية السقراطية ليست حرية سلبية في فعل ما يشاء، بل حرية إيجابية تتحقق من خلال معرفة ما ينبغي فعله (العروي، ١٩٩٣).

أما أفلاطون (٤٢٧–٣٤٧ ق.م) فقد صاغ تصوراً للحرية ضمن نسقه المثالي الذي يقوم على تقسيم النفس إلى ثلاثة قوى: العقل، الغضب، والشهوة. تتحقق العدالة ـ ومن ثم الحرية الحقيقية ـ عندما يسود العقل ويوجه باقي قوى النفس نحو الخير الأسمى الذي يتمثل في عالم المثل؛ فالحرية هنا ليست مجرد قدرة على الاختيار بين بدائل، بل هي انسجام داخلي يضمن سيادة العقل على بقية الميول والرغبات، وبذلك تصبح الإرادة الحرة هي الإرادة العاقلة التي تتجه نحو الحقيقة والخير (الكنج، ٢٠٢٥).

بينما جاء أرسطو (٣٨٤–٣٢٢ ق.م) ليمنح الحرية والإرادة طابعاً أكثر واقعية وتجريبية، فقد ميّز بين الفعل الإرادي (voluntary) الذي يصدر عن وعي واختيار، والفعل القسري (involuntary)الذي ينتج عن إكراه أو جهل بالنتائج. ومن هذا التمييز أسس لمفهوم "الاختيار الواعي (prohairesis) "باعتباره جوهر الحرية الإنسانية؛ فالإنسان عند أرسطو ليس مجرد كائن مدفوع بالغرائز أو محكوم بالضرورة الطبيعية، بل يمتلك القدرة على التفكير العملي الذي يوجه أفعاله نحو غايات يدركها باعتبارها خيرًا له. وبذلك تتجسد الحرية عنده في القدرة على الاختيار وفق معيار العقل العملي، مع تحمّل المسؤولية الأخلاقية عن نتائج الأفعال (بوسعيد، ٢٠١٤) .

يتضح من هذا العرض أن الفلسفة اليونانية وضعت اللبنات الأولى لمفهوم الحرية والإرادة، حيث أسس سقراط لحرية قائمة على المعرفة، وأفلاطون لحرية قوامها انسجام قوى النفس تحت قيادة العقل، وأرسطو لحرية عملية واقعية تقوم على الاختيار الواعي وتحمل

المسؤولية. وهذه التصورات ستشكل الخلفية الفكرية التي ستؤثر بعمق في الفلسفات اللاحقة، ولا سيما في الفكر الكانطي الذي سيعيد صياغة مفهوم الحرية ضمن مشروعه النقدي.

المطلب الثاني: الحرية والإرادة في الفلسفة الوسيطة:

مع الفلسفة الوسيطة، سواء في الفكر المسيحي أو الإسلامي، ارتبطت الحرية ارتباطًا مباشرًا بمسألة القضاء والقدر، أي بعلاقة الإرادة الإنسانية بالإرادة الإلهية، وقد جعل هذا الارتباط النقاش حول الحرية أكثر تعقيداً، إذ لم يعد مجرد سؤال أخلاقي أو سياسي كما في الفلسفة اليونانية، بل أصبح سؤالًا لاهوتياً يمس طبيعة العلاقة بين الخالق والمخلوق، وبين القدرة الإلهية المطلقة ومسؤولية الإنسان عن أفعاله(Strawson ، (1966 .

في الفكر المسيحي، مثّل أوغسطين (٣٥٤–٤٣٠م) أحد أبرز الأصوات التي عالجت مفهوم الحرية. فقد انطلق من إيمانه العميق بالخطيئة الأصلية التي قيدت إرادة الإنسان، وجعلت ميله نحو الشر أمرًا متجذرًا في طبيعته، ورأى أن الحرية الحقيقية لا تتحقق إلا في الانسجام مع إرادة الله، أي أن الإنسان لا يكون حرًا تمامًا إلا إذا خضع للنعمة الإلهية التي تعينه على تجاوز ميوله الآثمة. بهذا المعنى، تتحقق الحرية من خلال الخلاص، وليس بمجرد القدرة الطبيعية على الاختيار (Moran ،.(2018

أما توما الأكويني (١٢٢٥–١٢٧٤م) فقد حاول التوفيق بين العقل والإيمان، فاعتبر أن الإرادة الإنسانية حرة في جوهرها، لكنها تتجه بطبيعتها نحو الخير الأسمى الذي يتمثل في الله؛ فالحرية هنا لا تعني استقلال الإرادة عن الخالق، بل تعني قدرة الإنسان على الاختيار بين وسائل متعددة لتحقيق الخير، في حين أن الغاية النهائية تبقى محددة بالانسجام مع النظام الإلهي، ومن خلال هذا الطرح سعى الأكويني إلى إبراز انسجام الإرادة الحرة مع العناية الإلهية دون أن يلغي المسؤولية الإنسانية (Noller, 2024).

وفي الفكر الإسلامي، اكتسبت قضية الحرية والإرادة طابعاً جدلياً عميقاً، حيث انقسم المتكلمون حول مسؤولية الإنسان عن أفعاله، فقد ذهبت الجبرية إلى أن الإنسان مسيّر بالكامل، وأن أفعاله تجري وفق مشيئة الله من دون أي دور حقيقي لإرادته، مما جعل الحرية مجرد وهم. في المقابل، أكدت القدرية ومن بعدهم المعتزلة على أن الإنسان حر مختار، وأن عدل الله يقتضي أن يكون الإنسان مسؤولًا عن أفعاله التي تصدر عن إرادته. وقد بلور المعتزلة مفهوماً عقلانياً للحرية يجعل الإنسان خالقاً لأفعاله، ومن ثم مسؤولًا عنها أمام الله والمجتمع. أما الأشاعرة فحاولوا التوسط بين الموقفين من خلال نظرية الكسب، حيث رأوا أن الله هو الخالق الحقيقي لأفعال العباد، لكن الإنسان يكتسب هذه الأفعال بإرادته واختياره، وبذلك يتحمل

مسؤوليتها الأخلاقية والشرعية دون أن يخرج عن سلطان المشيئة الإلهية (Filieri & Møller، 2024).

يتضح من هذه الجدالات أن الفلسفة الوسيطة، مسيحية كانت أم إسلامية، جعلت مفهوم الحرية والإرادة محكوماً بإطار لاهوتي يوازن بين سيادة الإرادة الإلهية من جهة، ومسؤولية الإنسان الأخلاقية من جهة أخرى. هذا التوتر بين الجبر والاختيار سيبقى حاضراً في الفكر الفلسفي لاحقاً، وسيمهد الطريق أمام الفلسفة الحديثة لإعادة صياغة السؤال في ضوء العقل والعلم بعيداً عن الإطار الديني الخالص، وصولًا إلى كانط الذي أعاد بناء مفهوم الحرية على أسس عقلية نقدية جديدة.

المطلب الثالث: الحرية والإرادة في الفلسفة الحديثة قبل كانط:

مع بزوغ الفلسفة الحديثة في القرن السابع عشر وما بعده، أخذ مفهوم الحرية والإرادة أبعاداً جديدة متأثرة بتطور العلوم الطبيعية من جهة، وصعود النزعة العقلانية والتجريبية من جهة أخرى، فلم تعد الحرية تُناقَش فقط في إطارها الميتافيزيقي أو اللاهوتي كما كان الحال في العصور الوسطى، بل أصبحت مرتبطة مباشرة بمكانة الإنسان ككائن عاقل، وبقدرته على تقرير أفعاله في عالم تسوده قوانين الطبيعة الصارمة. وهنا برزت تصورات متباينة لدى الفلاسفة الكبار الذين سبقوا كانط، وكان لهم أثر مباشر في صياغة مشروعه النقدي (Noller & Walsh، 2023).

ورأى ديكارت (١٥٩٦–١٦٥٠م) أن الإرادة الإنسانية أوسع من العقل، إذ يمكن للإنسان أن يختار حتى في غياب معرفة كافية؛ فالحرية عنده تتمثل في القدرة على القول "نعم" أو "لا" بشكل مستقل عن أي إكراه خارجي، وهي بهذا المعنى حرية مطلقة. غير أن هذا الاتساع جعل الإرادة عرضة للخطأ إذا لم تُوجَّه بالعقل، مما دفع ديكارت إلى اعتبار أن الحرية الحقة ليست في غياب الأسباب، بل في القدرة على الاختيار وفقاً لما يتضح للعقل باعتباره صادقاً أو خيراً (جمعة، ١٩٩٦).

أما سبينوزا (١٦٣٢–١٦٧٧م) فقد اتخذ موقفاً جذرياً مخالفاً، إذ رفض فكرة الإرادة الحرة بالمعنى التقليدي، فقد رأى أن كل شيء في الكون يجري وفق الضرورة الطبيعية، وأن ما نُسميه "اختياراً حراً" ليس إلا جهلًا بالأسباب التي تدفعنا إلى الفعل؛ فالإنسان يظن أنه حر لأنه يعي أفعاله، لكنه يجهل الدوافع والعلل التي تحركه، غير أن سبينوزا لم ينفِ الحرية بالمطلق، بل أعاد تعريفها على نحو جديد، إذ اعتبر أن الحرية الحقيقية تكمن في فهم الضرورة؛ فكلما ازداد وعي

الإنسان بالقوانين التي تحكمه، أصبح أكثر قدرة على التوافق مع طبيعته، ومن ثم أكثر حرية (Velkley، 2011).

وجاء لايبنتز (١٦٤٦–١٧١٦م) ليقدّم تصوراً توفيقياً حاول من خلاله الجمع بين الحرية الإنسانية والضرورة الكونية، فقد ميّز بين نوعين من الضرورة: الضرورة المطلقة والضرورة الأخلاقية. ومن خلال مفهومه عن "الملاءمة المسبقة(pre-established harmony) "، أكد أن أفعال الإنسان تتبع من اختياراته الخاصة، لكنها في الوقت ذاته تتوافق مع النظام الكوني الذي أوجده الله، وبهذا أراد لايبنتز أن يثبت أن الإنسان يملك حرية حقيقية في اتخاذ قراراته، دون أن يتعارض ذلك مع شمولية النظام الإلهي للعالم (الكنج، ٢٠٢٥).

أما جان جاك روسو (١٧١٢–١٧٧٨م)، فقد أعاد الاعتبار لمفهوم الحرية في بعدها السياسي والاجتماعي؛ ففي افتتاحية كتابه *العقد الاجتماعي* يقول عبارته الشهيرة: "الإنسان يولد حراً، ولكنه في كل مكان مكبّل بالأغلال". عند روسو، لا تتحقق الحرية الحقيقية إلا من خلال العقد الاجتماعي الذي يضمن خضوع الفرد للإرادة العامة، بحيث لا يكون محكوماً بأهواء الآخرين بل خاضعاً للقوانين التي يشارك في وضعها. ومن هنا ميّز بين الحرية الطبيعية التي يتمتع بها الفرد في حالة الطبيعة، والحرية المدنية التي تنشأ في إطار المجتمع المنظم، معتبراً أن الثانية هي الأرقى لأنها تجعل الإنسان مواطناً مسؤولًا عن نفسه وعن الآخرين (Franke, 2024).

ومن خلال هذه الرؤى المختلفة، يتضح أن الفلسفة الحديثة قبل كانط مهّدت الطريق لطرح جديد لمفهوم الحرية والإرادة: فديكارت شدد على استقلالية الإرادة، وسبينوزا أعاد تعريف الحرية في ضوء الضرورة، ولايبنتز حاول التوفيق بين الحرية والقدرية، وروسو منح الحرية بعداً سياسياً وأخلاقياً جماعياً. وهذه التباينات الفكرية شكلت السياق الذي ورثه كانط، والذي دفعه إلى محاولة صياغة تصور نقدي يتجاوز التعارضات السابقة بين الحتمية والحرية، وبين الطبيعة والعقل، ويمنح الحرية مكانة مركزية كشرط لإمكان الأخلاق.

المبحث الثاني

الحرية والإرادة في فلسفة كانط النقدية

تحتل الحرية موقعاً مركزياً في فلسفة كانط النقدية، إذ اعتبرها الشرط الضروري لإمكان الأخلاق والمسؤولية الإنسانية، فكانط لم ينظر إلى الحرية بوصفها قدرة مطلقة على الفعل دون قيد، بل بوصفها استقلال الإرادة عن الميول الطبيعية والخضوع لقانون عقلي كلي، هو "الأمر

المطلق". ومن هنا فإن العلاقة بين الحرية والإرادة عنده تتأسس على مبدأ الاستقلال الذاتي (Autonomie)، حيث تكون الإرادة حرة فقط عندما تشرّع لنفسها القانون الأخلاقي بعيداً عن أي دوافع خارجية أو ميول حسية.

وقد جاءت فلسفة كانط النقدية كردّ على النزعتين المتقابلتين في الفلسفة الحديثة: النزعة الحتمية التي أبرزها سبينوزا والتي تنفي الحرية التقليدية لصالح الضرورة الطبيعية، والنزعة التجريبية التي اختزلت الإرادة في رغبات ودوافع حسية. ومن خلال مشروعه النقدي، حاول كانط التوفيق بين العلم والأخلاق عبر التمييز بين عالم الظواهر الذي تحكمه قوانين السببية الطبيعية، وعالم الأشياء في ذاتها حيث تكون الحرية ممكنة كشرط عقلي وأخلاقي.

المطلب الأول: مفهوم الحرية في فلسفة كانط:

يُعد مفهوم الحرية عند كانط حجر الأساس لفلسفته الأخلاقية، بل لا يمكن فهم مشروعه النقدي دون إدراك موقع الحرية في بنائه الميتافيزيقي والعملي؛ فالحرية عنده ليست خاصية يمكن ملاحظتها أو قياسها ضمن عالم الطبيعة، بل هي فكرة عقلية محضة (Noumenon) تتجاوز نطاق التجربة الحسية، وبذلك يميز كانط بين الحرية كظاهرة ميتافيزيقية وبين مظاهر الإرادة الإنسانية في العالم التجريبي (Noller, 2024).

إن جوهر الحرية في التصور الكانطي يتمثل في استقلال الإرادة Autonomie عن الميول الطبيعية والضرورات الخارجية، وخضوعها حصراً لقانون العقل العملي الذي يصوغه الإنسان لنفسه باعتباره كائناً عاقلاً؛ فالمعنى الإيجابي للحرية يتحدد بقدرة الفرد على التشريع الذاتي (Autonomie de la volonté)، أي أن يكون هو نفسه واضع القانون الذي يلتزم به، لا بدافع خارجي بل احتراماً لمبدأ العقل الكوني (Moran، 2018).

وبهذا يضع كانط أساس التمييز بين نوعين من الحرية:

- **الحرية السلبية**: التحرر من الإكراه والقيود الخارجية.
- **الحرية الإيجابية**: القدرة على تحديد الإرادة وفقاً لمبادئ العقل العملي الخالص، لا وفقاً للنزوات والرغبات (Silber، 2012).

إن هذا الفهم يجعل الحرية شرطاً لإمكان المسؤولية الأخلاقية، فهي التي تمنح للفعل طابع "الواجب" بدلاً من كونه مجرد نتيجة لعلل طبيعية. ولهذا ربط كانط الحرية بالأمر الأخلاقي القطعي(Categorical Imperative) ، حيث لا معنى لقولنا "ينبغي" إلا إذا افترضنا أن الإنسان قادر على الفعل أو الامتناع بحرية، ومن هنا عبارته الشهيرة: "يجب يعني أستطيع"، أي أن الإلزام الأخلاقي لا يستقيم دون إمكانية الحرية (Noller & Walsh، 2023).

وبينما يُحكم العالم التجريبي بقوانين السببية الطبيعية، فإن الإنسان من حيث هو "شيء في ذاته" ينتمي إلى عالم النومين حيث يكون حراً. إن هذا الانقسام المزدوج بين عالم الظواهر (Phenomena)وعالم الشيء في ذاته (Noumena) يفتح المجال أمام الحرية باعتبارها فكرة ضرورية، وإن كانت غير قابلة للإثبات التجريبي، فهي ليست موضوع معرفة نظرية بل شرط قبلي لإمكان الفعل الأخلاقي.

المطلب الثاني: الإرادة والواجب الأخلاقي عند كانط:

يرتبط مفهوم الإرادة عند كانط ارتباطاً جوهرياً بالحرية والواجب؛ فالإرادة هي ملكة الفعل وفق مبادئ يسنّها العقل، وليست مجرد خضوع للميول أو الانفعالات، ومن هنا يتأسس عنده التمييز بين "الإرادة الخيّرة" التي تعمل وفق الواجب من أجل الواجب، وبين الإرادة التي تنقاد للنتائج أو المصالح؛ فالقيمة الأخلاقية لا تكمن في الأفعال ذاتها ولا في نتائجها، بل في النية التي تحرّكها، أي في كونها صادرة عن إرادة خيّرة تحترم القانون الأخلاقي.

والواجب عند كانط ليس أمراً خارجياً يُفرض على الفرد من سلطة أو تقليد، بل هو صوت العقل العملي الذي يوجّه الإرادة نحو ما يجب فعله على نحو كوني، ويعبّر عن ذلك بمفهوم "الأمر المطلق" الذي يأمر بالفعل باعتباره صالحًا في ذاته، بصرف النظر عن الغايات أو النتائج؛ فالأمر المطلق يفرض على كل إنسان أن يتصرف بحيث تكون قاعدة فعله صالحة لأن تصبح قانوناً عاماً (العروي، ١٩٩٣).

وعلى هذا الأساس، يصبح الإنسان حراً عندما يطيع القانون الذي يشرّعه عقله لذاته، أي عندما يخضع لإرادته العقلانية لا لضرورات الطبيعة أو إملاءات الرغبة، فهنا تتحقق الحرية باعتبارها تشريعاً ذاتياً، والإرادة باعتبارها التزاماً بالواجب، وهو ما يجعل من الفعل الأخلاقي عند كانط فعلاً عقلانياً أصيلاً لا يخضع للنزوات أو للمصالح الآنية (الكنج، ٢٠٢٥).

المطلب الثالث: الحرية والإرادة في علاقة النظرية بالممارسة عند كانط:

تُظهر فلسفة كانط النقدية تمايزاً أساسياً بين مجال النظرية ومجال الممارسة؛ ففي مستوى المعرفة النظرية، يقف العقل عاجزاً عن البرهنة على وجود الحرية أو نفيها، لأن موضوع الحرية يتجاوز نطاق التجربة الحسية ويقع في ميدان "الشيء في ذاته". لكن مع ذلك، فإن العقل العملي يجد في الحرية أساساً ضرورياً لإمكان الفعل الأخلاقي، أي أنه لا يمكن للإنسان أن يتحمل المسؤولية الأخلاقية إلا بكونه كائناً حراً قادراً على الاختيار (بوسعيد، ٢٠١٤).

وهنا تتجلى خصوصية الموقف الكانطي: ما يعجز العقل النظري عن إثباته، يثبته العقل العملي باعتباره "افتراضاً عملياً" لا غنى عنه؛ فالحرية ليست موضوعاً للمعرفة بل شرطاً لإمكان

الأخلاق، ومن ثمّ، فإن الإرادة الحرة لا تُفهم بوصفها قدرة على الفعل وفق الأهواء، بل كقدرة على العمل بمقتضى القانون الأخلاقي الذي يسنّه العقل (Velkley، 1989).

وبهذا المعنى، تصبح الحرية عند كانط جسراً يصل بين النظرية والممارسة: فهي من جهة لا تخضع للبرهان التجريبي، ومن جهة أخرى تمثل الأساس الذي يمنح للأوامر الأخلاقية معناها؛ فالإرادة الأخلاقية الحرة ليست نتيجة للمعرفة بل شرطاً لها في المجال العملي، حيث يتحدد الفعل الإنساني بصفته فعلًا عقلانياً قائماً على المسؤولية الذاتية والتشريع الذاتي.

المبحث الثالث

التناقضات والإشكاليات في التصور الكانطي للحرية

رغم الأهمية الكبرى التي يحظى بها مفهوم الحرية في الفلسفة الكانطية، إلا أن هذا التصور لم يَسلم من الإشكالات والتناقضات الداخلية التي أثارت الكثير من النقاش الفلسفي، فمحاولة كانط التوفيق بين الحرية كشرط للأخلاق وبين الحتمية التي تحكم الطبيعة أفضت إلى جدل نظري متواصل حول مدى انسجام منظومته النقدية.

المطلب الأول: إشكالية التوفيق بين الحرية والحتمية:

إنّ كانط يضع الإنسان في موضع الكائن المزدوج الذي يعيش ضمن مستويين متباينين: فمن جهة، هو موجود طبيعي يخضع لقوانين السببية والحتمية التي تحكم الظواهر المادية، شأنه شأن باقي الكائنات في العالم المحسوس. ومن جهة أخرى، هو كائن عاقل يتمتع بالقدرة على الاستقلال الإرادي والاحتكام إلى العقل العملي، بما يتيح له إمكانية الفعل الأخلاقي. غير أن الجمع بين هذين البعدين يثير مفارقة أساسية: كيف يمكن للإنسان أن يكون خاضعاً لنظام الطبيعة الحتمي، وفي الوقت ذاته حراً مسؤولًا عن أفعاله الأخلاقية؟ (Silber، 2012).

لقد حاول كانط حل هذه المعضلة عبر التمييز بين عالم الظواهر (Phenomena) حيث تسود الحتمية الطبيعية، وعالم الشيء في ذاته (Noumena) حيث تتجلى الحرية باعتبارها أساس المسؤولية الأخلاقية. وبهذا التمييز يقرّ كانط بأن الحرية لا تُثبت تجريبياً، لكنها تُفترض عقلانياً كشرط قبلي لإمكان الأخلاق. ومع ذلك، يظل هذا الحل مثيرًا للجدل، إذ إن الفصل الصارم بين المستويين يجعل الحرية أقرب إلى افتراض ميتافيزيقي ضروري لبناء النسق الأخلاقي، دون أن يكون لها حضور تجريبي أو برهان قاطع (Filieri & Møller، 2024).

وقد رأى بعض النقاد أن هذا المخرج الكانطي يُنتج نوعًا من "ازدواجية أنطولوجية" تجعل الحرية فكرة مثالية أكثر من كونها واقعاً معاشاً، بل قد تحوّلها إلى مجرد بناء منطقي يراد به إنقاذ

فكرة المسؤولية الأخلاقية من الانهيار أمام جبروت الحتمية الطبيعية، وهذا ما يطرح تساؤلات دائمة حول ما إذا كانت الحرية الكانطية فعلًا ممكنة، أم أنها مجرد فرضية ميتافيزيقية تُبقي الأخلاق قائمة نظرياً دون أن تُبرهن عليها واقعياً (Ware، 2023).

المطلب الثاني: الغموض في مفهوم الإرادة الحرة:

يضع كانط الحرية في قلب فلسفته الأخلاقية، لكنه لا يعرّفها على النحو الشائع المتداول باعتبارها انعدام القيود أو القدرة على الاختيار بين بدائل متعددة دون ضابط، بل يقدّم تعريفاً خاصاً يربطها بـ الخضوع للقانون الأخلاقي العقلي؛ فالحرية، عنده، ليست انفلاتاً من الضرورة، وإنما هي الطاعة لما يفرضه العقل العملي من واجبات، أي أن الإرادة الحرة هي الإرادة التي تحدد نفسها وفقاً لمبدأ الواجب، لا وفقاً للميل أو الهوى (Noller & Walsh، 2023).

غير أن هذا التعريف يحمل في طياته إشكالية جوهرية: فإذا كانت الحرية تعني الانقياد للقانون الأخلاقي العقلي، ألا تتحول بذلك إلى صورة أخرى من الضرورة، ولكن هذه المرة ليست ضرورة طبيعية بل ضرورة عقلية؟ وهنا يبرز التوتر بين مفهومي الاستقلالية (Autonomie) التي تُعد شرطاً أساسياً للحرية، والإلزام (Obligation) الذي يفرضه العقل الأخلاقي على الفعل؛ فالإنسان يبدو حراً من حيث إنه لا يخضع لميول حسية أو شروط طبيعية، ولكنه في الوقت ذاته مُلزم بالواجب إلزاماً لا يقبل التفاوض.

وقد دفع هذا التداخل بعض المفكرين إلى انتقاد كانط باعتباره لم يقدم تصوراً متماسكاً للحرية، بل وقع في مفارقة : فبدل أن يحرر الإرادة من كل أشكال القسر، أعاد إخضاعها لشكل آخر من الإكراه، هو إكراه العقل. لذلك اعتبر بعض النقاد أن حرية الإرادة عند كانط ليست حرية بالمعنى الحقيقي، وإنما هي ضرورة عقلية متنكرة في صورة الحرية، بحيث لا تكون الحرية اختياراً بين الخير والشر، بل التزاماً مطلقاً بالخير الذي يحدده العقل (Ouaid, 2025).

إلى جانب ذلك، يثير تعريف كانط للحرية سؤالًا آخر: هل يملك الإنسان فعلًا قدرة عملية على تقرير إرادته بشكل مستقل، أم أن هذه القدرة تظل مثالية ميتافيزيقية لا يمكن التحقق من صدقها تجريبياً؟ وهنا يظهر الطابع المزدوج لفلسفة كانط: فمن جهة، يؤكد أن الحرية شرط ضروري لكل فعل أخلاقي، ومن جهة أخرى، يعترف بأن الحرية لا يمكن إثباتها في عالم التجربة، بل يجب افتراضها كمسلمة عقلية. وبهذا يبقى مفهوم الإرادة الحرة عند كانط غامضاً بين كونه ضرورة عقلية أو افتراضاً ميتافيزيقياً.

المطلب الثالث: التناقض بين العقل النظري والعقل العملي

من أبرز الإشكاليات التي واجهت فلسفة كانط بخصوص الحرية، ذلك الانفصال الحاد الذي أقامه بين مجالين أساسيين : العقل النظري والعقل العملي؛ فالعقل النظري، المنوط به تفسير الظواهر الطبيعية، يجد نفسه عاجزاً تماماً عن إثبات الحرية، لأن مجاله يقتصر على عالم الظواهر الذي تحكمه الحتمية السببية. وبذلك، يظلّ البحث النظري في الحرية غير ذي جدوى، إذ يختزل الإنسان إلى مجرد كائن طبيعي خاضع لقوانين العلية (الكنج، ٢٠٢٥).

أما العقل العملي، الذي يُعنى بالمجال الأخلاقي، فهو وحده الذي يقرّر الحرية، لا كحقيقة ميتافيزيقية برهانية، بل كشرط لا غنى عنه لإمكان الفعل الأخلاقي؛ فالأمر الأخلاقي الكانطي ("اعمل بحيث يمكن لإرادتك أن تصبح قانوناً كلياً") يفترض مسبقاً أن الإنسان قادر على الاختيار الحر، هنا تظهر الحرية كافتراض ضروري، وليس كحقيقة مثبتة (بوسعيد، ٢٠١٤).

وهذا الانفصال بين العقلين أوقع الفلسفة الكانطية في "الانقسام الكانطي "كما وصفه بعض المفسرين، حيث يعيش الإنسان في عالمين:

- **عالم الظواهر الخاضع للضرورة الطبيعية،**
- **وعالم "الشيء في ذاته" حيث تُفترض الحرية لتأسيس الأخلاق Moran)،.(2018**

لكن هذا الحل لم يكن كافياً لتبديد التناقض، بل على العكس، عزّز الإحساس بأن الحرية في المشروع الكانطي تظل معلّقة بين الإيمان الأخلاقي والاستحالة البرهانية، مما جعلها تبدو أقرب إلى افتراض عملي أكثر منها حقيقة فلسفية راسخة. ولهذا السبب، لم يتردد بعض النقاد في اعتبار الحرية عند كانط "افتراضاً إجرائياً "يخدم النظام الأخلاقي، لكنه يفتقر إلى الأساس الميتافيزيقي المتين.

المبحث الرابع

القراءة النقدية والآفاق الفلسفية المعاصرة

لقد شكّل التصور الكانطي للحرية منعطفاً حاسماً في تاريخ الفلسفة الحديثة، إذ حاول التوفيق بين مطلب الحتمية العلمية من جهة، وضرورة الحرية الأخلاقية من جهة أخرى. غير أن هذا التصور لم يَسلم من النقد، سواء من قِبَل فلاسفة معاصرين لكانط، أو من الاتجاهات الفلسفية اللاحقة التي رأت في معالجته نوعاً من الحلّ الميتافيزيقي الذي يفتقر إلى الأساس التجريبي والواقعي.

المطلب الأول: النقد الهيغلي والجدل التاريخي:

انطلق هيغل في نقده للتصور الكانطي للحرية من اعتبار أن كانط قد أبقى مفهوم الحرية في حدود التجريد والشكلية، إذ ربطها بالواجب الأخلاقي المحض دون أن يمنحها مضموناً اجتماعياً أو تاريخياً ملموساً؛ فالحرية عند كانط تبدو وكأنها مجرد امتثال داخلي للقانون العقلي، أي طاعة الإرادة العملية لمبدأ الواجب، وهو ما يجعلها – من منظور هيغل – حرية فارغة من المحتوى الواقعي (Ware، 2023).

أما هيغل، فقد أعاد صياغة مفهوم الحرية في إطار فلسفة التاريخ والجدل، معتبراً أن الحرية لا تُختزل في قرار داخلي للذات، بل تتجسد وتتحقق فعلياً في المجتمع المدني والدولة؛ فالإنسان لا يكون حراً إلا من خلال المؤسسات التي تنظم العلاقات الاجتماعية، وتمنحه إمكانية ممارسة حقوقه والتعبير عن ذاته في إطار الكلية التاريخية؛ بهذا المعنى، تتحول الحرية من مبدأ فردي مجرد إلى ممارسة تاريخية – اجتماعية تتجلى عبر التفاعل الجدلي بين الفرد والكل (Noller & Walsh، 2023).

ولقد رأى هيغل أن إصرار كانط على فصل الأخلاق عن التاريخ والمجتمع جعل الحرية أشبه بـ"واجب أخلاقي فارغ"، عاجز عن مواجهة تحديات الواقع، لأن الإرادة الحرة لا تكتسب حقيقتها إلا حين تجد نفسها معترفاً بها في نظام حقوقي ومؤسساتي، وهكذا، فإن نقد هيغل ينقل الحرية من كونها افتراضاً عملياً في فلسفة كانط، إلى كونها حقيقة تاريخية – جدلية تتطور مع مسار الوعي الإنساني (جمعة، ١٩٩٦).

وهذا الموقف يعكس الفارق الجوهري بين كانط وهيغل: الأول جعل الحرية شرطاً قبلياً للفعل الأخلاقي، بينما جعلها الثاني ثمرة لمسار جدلي تاريخي تتوسطه الدولة باعتبارها "تجسيداً للعقل في الواقع". ومن هنا، فإن النقد الهيغلي يمثل لحظة أساسية في إعادة التفكير بالحرية، حيث لم تعد مجرد مفهوم أخلاقي فردي، بل غدت مشروعًا اجتماعيًا وسياسيًا يسعى إلى تحقيق ذاته في العالم.

المطلب الثاني: النقد النيتشوي والبعد القيمي:

إذا كان هيغل قد وجّه نقده لكانط من زاوية التاريخ والواقع الاجتماعي، فإن نيتشه قد ذهب أبعد من ذلك حين هاجم الأساس القيمي للتصور الكانطي للحرية؛ فبالنسبة له، ما يسميه كانط "الحرية" ليس إلا شكلًا من أشكال الترويض والانضباط، حيث تُختزل الإرادة الإنسانية في الخضوع لقانون عقلي كوني، يفرض على الفرد الامتثال لمبدأ الواجب الأخلاقي دون النظر إلى خصوصيته أو اندفاعاته الحيوية (العروي، ١٩٩٣).

ويرى نيتشه أن هذا النموذج يفرغ الحرية من جوهرها الأصيل : إرادة القوة؛ فالحرية، في نظره، لا تتحقق بالطاعة، حتى لو كانت طاعة للعقل، وإنما بالفعل الخلّاق القادر على تجاوز القيم السائدة وإعادة ابتكار معايير جديدة للحياة. إن إرادة القوة عند نيتشه تمثل اندفاعة وجودية تتجلى في الفن، والإبداع، والتجديد الروحي، بينما الحرية الكانطية تنتهي إلى "أخلاق قطيعية" تقيّد الفرد باسم الإنسانية الكونية (الكنج، ٢٠٢٥).

وقد اعتبر نيتشه أن أخلاق كانط، بما تحمله من نزعة نحو الكونية والتجريد، تسهم في إضعاف الإنسان وتكبيل طاقاته الإبداعية، لأنها تُحوّله إلى كائن مقيّد بالواجب، فاقد لروح المغامرة والتجاوز. ومن هنا فإن التصور الكانطي للحرية، في عيون نيتشه، ليس إلا اغتيالًا للفردية والعبقرية باسم القانون العقلي. فهو يجعل من الحرية مجرد "إرادة مروّضة"، بينما جوهر الحرية عند نيتشه يكمن في القدرة على قول "نعم" للحياة بكل تناقضاتها، وفي شجاعة تجاوز الذات نحو آفاق أرحب من الإبداع والاختلاف (بوسعيد، ٢٠١٤).

المطلب الثالث: النقد الماركسي والمحددات المادية:

إذا كان هيغل قد انتقد كانط من جهة تجريدية الحرية، ونيتشه من جهة طابعها المقيد للإبداع، فإن الفلسفة الماركسية قد طرحت نقدًا أكثر جذرية، يقوم على تفكيك الأساس المثالي كله للتصور الكانطي؛ فماركس لم ينظر إلى الحرية كقضية عقلية أو أخلاقية معزولة، بل كنتاج لشروط مادية وتاريخية ملموسة، فالإنسان لا يمكنه أن يكون حرّاً في مجتمع تسوده علاقات استغلال طبقي، حيث يظل الفرد محكومًا ببنية اقتصادية تفرض عليه قيوداً تفوق بكثير مجرد الالتزامات الأخلاقية (Velkley، 2002).

ومن هذا المنظور، فإن التصور الكانطي للحرية، باعتباره التزاماً بالعقل العملي وبمبدأ الواجب، يظل عاجزاً عن ملامسة الواقع الفعلي للعلاقات الاجتماعية؛ فـ"الحرية" في مجتمع يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ليست سوى حرية شكلية، تُخفي في طياتها أشكالًا متعددة من العبودية الاقتصادية والسياسية. ولهذا، يؤكد ماركس وإنجلز أن الحرية لا تتحقق إلا عبر الثورة الاجتماعية التي تطيح بالبنية الطبقية وتؤسس لنظام جديد قائم على المساواة الفعلية (Strawson، 1966).

ويُترجم هذا النقد في الشعار الماركسي الشهير" :الحرية هي وعي الضرورة ."وهو تعبير كثيف يحمل في طياته تصوراً ديالكتيكياً للحرية: فالإنسان لا يكون حراً بمقدار ما ينفصل عن القوانين الموضوعية التي تحكم الطبيعة والتاريخ، بل بمقدار ما يعيها ويوجهها في خدمة تحرره.

وهنا تصبح الحرية مرتبطة بالعلم والعمل الموجه نحو التغيير الثوري، لا بمحض قرار ذاتي أخلاقي كما عند كانط (Moran، 2018).

بهذا، تحوّل النقد الماركسي إلى مساءلة شاملة للحرية الكانطية من حيث أساسها المثالي وانفصالها عن الشروط الواقعية؛ فالحرية ليست معطى قبلياً في العقل العملي، بل إنجازاً تاريخياً وسياسياً واقتصادياً يتحقق مع تحرر الطبقة العاملة وإلغاء الاستغلال، وهو ما يجعل الماركسية ترى أن أي فهم مجرد للحرية، من نمط ما قدّمه كانط، يظل مثالياً ومجرد وهم أيديولوجي يخدم استمرار النظام القائم.

المطلب الرابع: الآفاق الفلسفية المعاصرة:

مع تطور الفكر الفلسفي في القرنين العشرين والحادي والعشرين، وجد الإرث الكانطي حول الحرية نفسه أمام قراءات متعددة، بعضها أعاد تأكيد مركزيته في النظرية الأخلاقية والسياسية، وبعضها الآخر انتقده أو تجاوزه في ضوء معطيات معرفية وعلمية جديدة، ويمكن الوقوف عند أبرز هذه الآفاق كما يلي:

١-**الفلسفة التحليلية والمنطقية:** ركزت الفلسفة التحليلية، خصوصاً في التيار الأنجلوسكسوني، على إعادة صياغة مفهوم الحرية في إطار لغوي ومنطقي، فقد اهتم "بيتر ستراوسون" بمفهوم المسؤولية الأخلاقية، مبيّنًا أن الحرية لا تُفهم خارج شبكة "المواقف التفاعلية" التي ينخرط فيها الإنسان مع الآخرين. وهنا يظهر أثر كانط في جعل الحرية شرطاً للتكليف الأخلاقي، غير أن ستراوسون أعاد تأويلها في سياق عملي اجتماعي. أما "جون راولز"، فقد قدّم من خلال *نظرية العدالة* دفاعاً معاصراً عن الحرية الفردية باعتبارها مبدأً تأسيسياً للنظام العادل، مستلهماً روح العقل العملي الكانطي، لكن مترجماً إياها إلى قواعد مؤسسية وسياسية أكثر واقعية (Ware، 2023).

٢-**الوجودية والحرية الأنطولوجية:** الوجودية، وخصوصاً عند "جان بول سارتر"، قلبت المعادلة الكانطية رأساً على عقب، فإذا كان كانط قد نظر إلى الحرية كشرط لإمكان الفعل الأخلاقي، فإن سارتر جعلها لبّ الوجود الإنساني ذاته: "الإنسان محكوم عليه أن يكون حراً"؛ فالحرية ليست مجرد افتراض عملي أو خيار بين بدائل، بل هي معطى أنطولوجي يسبق كل اختيار. ومع ذلك، فهي حرية مثقلة بالمسؤولية والقلق، لأنها تنطوي على مواجهة مباشرة مع إمكانيات لا نهائية. وفي هذا السياق، ينأى الفكر الوجودي عن الطابع المعياري الكانطي، لينتقل إلى بعد وجودي وجوداني يتعامل مع الحرية كتجربة معيشة (Noller & Walsh، 2023).

٣-**الفلسفة العصبية والمعطيات العلمية الحديثة:** أحدثت علوم الدماغ ثورة معرفية ألقت بظلالها على النقاش الفلسفي حول الحرية. فقد أظهرت تجارب "بنيامين ليبت (Benjamin Libet) "في ثمانينيات القرن العشرين أن إشارات الدماغ الحاسمة للقرار تبدأ قبل وعي الإنسان بها، وهذا الطرح أثار أسئلة عميقة: إذا كان القرار يسبق الوعي، فأين موقع الحرية الكانطية التي تشترط الاستقلالية والعقل العملي؟ هنا انقسم الفلاسفة: فريق اعتبر أن الحرية مجرد وهم بيولوجي تنتجه آليات عصبية حتمية، وفريق آخر دافع عن إمكانية وجود مستوى أعلى من التنظيم (emergence) يجعل الوعي قادراً على التدخل في لحظة ما قبل الفعل. وبالتالي، بقيت الحرية مجالاً مفتوحاً لإعادة التأويل بين الفلسفة والعلم (Ouaid, 2025).

٤-**الفلسفة النقدية المعاصرة** (Habermas و:(Apel أعاد مفكرون مثل "يورغن هابرماس" و"كارل أوتو آبل" قراءة الحرية الكانطية ضمن مشروع *العقل التواصلي* .فبدلاً من أن تكون الحرية مجرد استقلالية ذاتية للفرد، فإنها تتحقق داخل شروط الحوار والاعتراف المتبادل. ومن هنا برزت أهمية الأخلاقيات الحوارية (discourse ethics) كإطار يؤكد أن الحرية لا تنفصل عن التشاركية العقلانية، وأنها مشروطة بقدرة الأفراد على الانخراط في تواصل خالٍ من الإكراه (إنقزو، ٢٠٢٢).

٥-**البعد ما بعد الحداثي:** في التيارات ما بعد الحداثة، خصوصاً عند "ميشيل فوكو" و"جيل دولوز"، تم التعامل مع الحرية من زاوية مختلفة. فوكو مثلاً لم يعد ينظر إليها كمعطى ميتافيزيقي أو كشرط عقلاني، بل كنتاج لعلاقات السلطة والمعرفة، والحرية هنا ليست مطلقة، بل هي إمكانيات للمقاومة داخل شبكات الخطاب والمؤسسات. أما دولوز، فقد وسّع الحرية إلى بعد إبداعي، باعتبارها انفتاحاً دائماً على الإمكان وتفكيكًا للثبات والهوية الصلبة (الكنج، ٢٠٢٥).

إن قراءة الآفاق الفلسفية المعاصرة تكشف أن الحرية لم تعد حكراً على البعد الأخلاقي المعياري الكانطي، بل أصبحت موضوعاً عابراً للتخصصات، يتراوح بين التحليل اللغوي، والأنطولوجيا الوجودية، والعلوم العصبية، والنظرية النقدية، والفكر ما بعد الحداثي. وهذا التعدد يعكس أن سؤال الحرية لا يزال مفتوحًا، وأن الإرث الكانطي، وإن بقي مرجعية تأسيسية، قد خضع لتحولات عميقة جعلته موضع مساءلة وإعادة بناء في سياقات جديدة.

المطلب الخامس: نحو أفق فلسفي جديد:

يمكن القول إن الحرية عند كانط، رغم ما تحمله من إشكالات وتناقضات داخلية، لا تزال تمثل حجر الزاوية في كل نقاش فلسفي حول الإرادة والمسؤولية الأخلاقية؛ فالمشروع الكانطي لم يكن مجرد محاولة لتبرير الأخلاق على أساس الحرية، بل كان تأسيساً لرؤية شمولية

تجعل من الحرية شرطاً ضرورياً للعقل العملي ولإمكان الفعل الأخلاقي ذاته، ومع أن الفلسفة المعاصرة قد تجاوزت بعض أطروحاته أو أعادت صياغتها بطرق مغايرة، فإنها لم تستطع أن تفلت من تأثيره العميق، بل اتخذت منه نقطة انطلاق لمقاربات جديدة (Franke, 2024).

وفي ظل التغيرات الراهنة، يبدو أن إعادة التفكير في مفهوم الحرية تفرض نفسها كضرورة فلسفية ملحّة، سواء في ضوء الثورة العلمية والتكنولوجية، أو في سياق التحولات الاجتماعية والسياسية. ويمكن رسم ملامح هذا الأفق الجديد من خلال ثلاثة مستويات أساسية:

١.**التوازن بين الضرورة الطبيعية والإمكان الأخلاقي** : إذ يواجه الفكر المعاصر تحدياً في التوفيق بين الحتميات التي تكشفها العلوم الطبيعية (خاصة علوم الدماغ والوراثة) وبين مطلب الحرية كشرط للفعل الأخلاقي، وهذا يدفع إلى البحث عن مقاربات وسطية ترى في الحرية إمكاناً يظهر في لحظة القرار الأخلاقي، حتى داخل شبكة من الضرورات الموضوعية (Velkley، 1989).

٢.**العلاقة بين الحرية الفردية والشرط الاجتماعي** : فالحرية لم تعد تُفهم اليوم فقط كقدرة فردية على الاختيار، بل كقيمة اجتماعية وسياسية تتحدد ضمن علاقات السلطة والاعتراف المتبادل. وهنا تبرز أهمية إعادة قراءة الحرية في سياق العدالة الاجتماعية، والحقوق المدنية، والديمقراطية، وهو ما يوسع من دائرة الإرث الكانطي ليشمل بعداً سياسياً واجتماعياً لم يكن حاضراً لديه بالقدر نفسه (Moran، 2018).

٣.**التحديات التي تطرحها العلوم التجريبية حول حدود الاختيار البشري** : لقد أظهرت أبحاث علم الأعصاب وعلم النفس المعرفي أن كثيراً من القرارات البشرية تُحسم قبل أن تدخل مجال الوعي، مما يضع مفهوم الحرية موضع مساءلة. غير أن هذا لا يعني بالضرورة نفي الحرية، بل ربما يفرض إعادة تعريفها بوصفها قدرة على إعادة تقييم الدوافع الغريزية والآلية في ضوء معايير عقلية وأخلاقية (Silber، 2012).

وبذلك، يظل السؤال الكانطي قائماً بصيغة جديدة : كيف يمكن للإنسان أن يكون حرّاً في عالم تزداد فيه الحتميات العلمية والتكنولوجية؟ إن الجواب عن هذا السؤال لا يمكن أن يكون مجرد عودة إلى كانط، بل يتطلب تجاوزاً خلاقاً لإرثه، بحيث يُدمج البعد الأخلاقي مع معطيات العلم، ويُعاد التفكير في الحرية كأفق مفتوح لإبداع الإنسان لمسؤولياته الفردية والجماعية.

استنتاجات البحث:

١.**استمرار مركزية الحرية في الفلسفة**، حيث يتضح أن الحرية، على اختلاف التعريفات والاتجاهات، تظل المفهوم المحوري في التفكير الفلسفي حول الإنسان، سواء تم النظر إليها كبعد

أخلاقي (كانط)، أو كإبداع وتجاوز (نيتشه)، أو كتحرر مادي مشروط بالبنية الاقتصادية (ماركس).

٢.**رغم الانتقادات العديدة**، يظل المشروع الكانطي علامة فارقة في مقاربة الحرية، إذ وضع الأساس لفهمها كمسؤولية أخلاقية ذاتية، ما جعله نقطة انطلاق لا غنى عنها في أي نقاش فلسفي لاحق.

٣.**أبرزت القراءات النقدية** أن الحرية لا يمكن أن تقتصر على طاعة العقل أو الالتزام بالواجب الكوني (كما عند كانط)، بل هي أيضاً فعل فردي خلاق (عند نيتشه)، وفي الوقت نفسه مشروط بعوامل اجتماعية واقتصادية (عند ماركس). وهذا يوضح أن مفهوم الحرية يتوزع بين مستويات متداخلة: ذاتية، فردية، وجماعية.

٤.**أظهر النقد الماركسي** أن الحرية ليست فكرة مجردة أو خياراً شخصياً فحسب، بل هي ظاهرة مرتبطة بالتحولات التاريخية والاقتصادية، وأن تحقيقها رهين بإزالة القيود البنيوية التي تعيق انعتاق الإنسان.

٥.**أمام التحديات المعاصرة**، خصوصاً في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي، يصبح من الضروري إعادة التفكير في الحرية ضمن إطار يوازن بين الحتميات الطبيعية والقدرة الإنسانية على الاختيار، وبين الحرية الفردية والشرط الاجتماعي.

٦.رغم اختلاف الإجابات بين الفلاسفة، يظل السؤال الذي طرحه كانط حول إمكانية الحرية داخل عالم محكوم بالضرورة قائماً حتى اليوم، مما يكشف عن راهنية الفلسفة النقدية في مقاربة قضايا الإرادة والمسؤولية الإنسانية.

التوصيات:

١.إعادة قراءة المشروع الكانطي في ضوء التحولات الراهنة في الفلسفة والعلوم الاجتماعية، وعدم الاكتفاء بالمقاربة المدرسية التي تفصل بين الحرية كقضية أخلاقية وبين شروطها الواقعية.

٢.تطوير حوار فلسفي متعدد الاتجاهات يجمع بين التصورات المثالية (كانطية) والجدلية (هيغلية وماركسية) والمقاربات المعاصرة، بما يسمح ببناء رؤية أكثر شمولًا حول مفهوم الحرية.

٣.تعزيز الدراسات البين–تخصصية التي تربط بين الفلسفة والعلوم التجريبية (علم الأعصاب، علم النفس، السوسيولوجيا)، قصد الإحاطة بحدود الاختيار البشري وإمكاناته في عصر التطور التكنولوجي.

٤.إبراز البعد الاجتماعي والمؤسساتي للحرية من خلال البحث في كيفية تجسيد الإرادة الفردية داخل أنظمة القوانين والدساتير والفضاءات الديمقراطية، بعيدًا عن اختزالها في المجال الذاتي المجرد.

٥.تجديد البحث الفلسفي في مفهوم المسؤولية الأخلاقية، بحيث يأخذ بعين الاعتبار الإشكالات الجديدة التي تطرحها الثورة الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والتدخلات العلمية في الطبيعة البشرية.

٦.تشجيع قراءة نقدية متوازنة لا تنفي الإرث الكانطي ولا تنغلق عليه، بل تعتبره منطلقاً لإعادة بناء تصور حديث للحرية يستجيب لتحديات القرن الحادي والعشرين.

المصادر والمراجع:

١.إنقزو، ف. (٢٠٢٢). مقالات في التاريخ والسياسة. ترجمة وتقديم. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ضمن سلسلة ترجمان.

٢.بوسعيد. (٢٠١٤). إشكالية الحرية والسلطة السياسية عند إيمانويل كانط [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الجزائر.

٣.جمعة، م. ع. (١٩٩٦). مفهوم الحرية عند كانط بين العقل والوهم. المعرفة، العدد ٣٩٢.

٤.العروي، ع. (١٩٩٣). مفهوم الحرية. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

٥.الكنج، س. (٢٠٢٥). الأخلاق الكانطية بين الأمر القطعي والحرية. الشرق الأوسط.

6.Filieri, L., & Møller, S. (2024). Kant on Freedom and Human Nature. New York, NY: Routledge.

7.Franke, M. F. N. (2024). Withdrawal from Immanuel Kant and International Relations: The Global Unlimited. New York, NY: Routledge.

8.Moran, K. (Ed.). (2018). Kant on Freedom and Spontaneity. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

9.Noller, J., & Walsh, J. (Eds.). (2023). Kant's Early Critics on Freedom of the Will. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

10.Noller, J. (2024). The fate of choice: Freedom and imputability in Kant and his early successors. Leiden, Netherlands: Brill.

11.Silber, J. (2012). Kant's Ethics: The Good, Freedom, and the Will. Berlin, Germany: De Gruyter.

12.Soumia Ouaid. (2025). Education on Enlightenment According to Immanuel Kant. Arabic Journal for Translation Studies, 4(10), 240-256.

13.Strawson, P. F. (1966). The Bounds of Sense. Oxford, UK: Oxford University Press.
14.Velkley, R. L. (1989). Freedom and the End of Reason: On the Moral Foundation of Kant's Critical Philosophy. Chicago, IL: University of Chicago Press.
15.Velkley, R. L. (2002). Being After Rousseau: Philosophy and Culture in Question. Chicago, IL: University of Chicago Press.
16.Velkley, R. L. (2011). Heidegger, Strauss, and the Premises of Philosophy: On Original Forgetting. Chicago, IL: University of Chicago Press.
17.Ware, O. (2023). Kant on Freedom. Cambridge, UK: Cambridge University Press.